الجهات الرسمية وشرطة المحافظة لا تعرف عن تشكيلها والجهة التابعة لها

(مديرية أمن المواطن) في الناصرية تقتل وتجرح سبعة من الشرطة وتعذب وتساوم المواطنين على ممتلكاتهم

ما الذي حدث ليلة 2004/3/10 وأقلق مدينة الناصرية وهي ما زالت تتذكر يوم الانفجار المرعب الذي نفذه الارهابيون قبل أربعة اشهر.. ولماذا هذا الرمي الذي استمر من الساعة التاسعة حتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل وما الذي يدعو سيارات الاسعاف لتطلق صفيرها في الشوارع في ذلك الليل.

الناصرية/ المدى

بيان الشرطة

يقول بيان مديرية الشرطة عن ذلك ما يلي:

في ليلة 2004/3/10 وعند الساعة التاسعة مساءاً توجهت مفرزة من مديرية شرطة المحافظة الى ما يسمى (امن المواطن) التي لا نعرف عن كيفية تشكيلها او الوزارة التابعة لها وهل هي موجودة في بقية المحافظات ام هي في مدينة الناصرية فقط؟.. ذهبت هذه المفرزة الى مقر المذكور لغرض التباحث حول اطلاق سراح احد منتسبينا من افراد الشرطة والذي اعتقلته الجهة المذكورة عندما كان يؤدي واجبه في ساحة الحبوبي واعتدوا عليه بالسب والضرب والشتم ثم تجهوا به الى مقرهم. لكن الذي حدث ان قامت عناصر هذه الجهة (اي ما يسمى بأمن المواطن) بفتح النار من جميع الاسلحة بما فيها الاسلحة المتوسطة بي كي سي BKC والقاذفات والرمانات اليدوية بدون مبرر وبدون سابق انذار، مما فاجأ مفرزة الشرطة التي لم تحسب لهذا الامر حسابه. وقد شارك في هذا الاعتداء رؤساء تلك الدائرة الذين تخذوا لهم اسماء حركية (ابو فلان مثلاً) تماماً كما كان منتسبو مديرية الامن المقبورة يفعلون. ونتيجة لإطلاق النار هذا اسقط ثلاثة شهداء هم (ر.ع عدنان عبد عكاب، ر.ع اسيل مهدي محمد، ن.ع صفاء عيسى) وثلاثة جرحى فارق احدهم الحياة في المستشفى وهو امجد عبد الحسن ليصبح العدد اربعة شهداء ومنعوا من محاولة اخلاء الشهداء والجرحى وصبوا نيران اسلحتهم المختلفة بكثافة على سيارات الاسعاف التي هرعت الى مكان الحادث، واستمرت الحالة الى منتصف الليل، والى ان حضرت قوات التحالف التي اقتحمت المكان واعتقلت من فيه فيما اعتقلت الشرطة من فر منهم وعند تفتيش المكان تم العثور على اعداد كبيرة من الاسلحة والاعتدة كما تم العثور على شخصين مقيدين ومعصوبي العينين وهم كل من (رياض حسين علوان وهو معتقل منذ 11 يوماً وبرك مناحي مطنش وهو معتقل منذ عشرين يوماً) وبدت عليهما آثار التعذيب الشديد والضرب المبرح والاضطهاد. الى هنا نكتفي بهذا القدر من البيان.

تعذيب

شاهدت (المدى) القرص الذي صورته مديرية الشرطة والذي يظهر فيه الشخصان المذكوران وهما يعانيان من آثار التعذيب البادية على ظهورهما وسواعدهما واقدامهما وقد ذكر اسماء والقاب جلاديهما مثل (ابو بدر، ابو جاسم، احمد، سيد محمد، مراد، ابو حسن) وقد ذكر رياض علوان الذي ظهر نصفه الاعلى عارياً وعلى ظهره تبدو آثار التعذيب وعلى زنده آثار اسنان (عضة) ان بعض العناصر في تلك (المديرية) استخدموا الصعق الكهربائي والكيبلات والتعليق (بالجنكال) لإرغامه على الاعتراف بأنه فدائي وانه معتقل منذ 11 يوماً بدون محاكمة.

توجهت (المدى) الى مكان سكن رياض حسين علوان الذي يعمل ملاحظاً في التصنيع العسكري سابقاً وكان يسكن في بغداد وسكن بعد الاحداث في بستان عائلته في منطقة المنصورية وحين طلبنا اللقاء به اعتذرت عائلته لأسباب قد تبدو مفهومة للمطلع على وضع المدينة.

اما برك مناحي مطنش وهو من سكنة ناحية البطحاء ويعمل بتجارة السيارات (بيع وشراء) فقد اعتقلوه منذ عشرين يوماً بدون محاكمة حسب قوله وساوموه على احدى السيارات بعد عدة جلسات من التعذيب لكنه رفض المساومة وفاوضهم فيما بعد على 200 دولار (ورقتين) كانت في جيبه لكنهم رفضوا وعلقوه من جديد من يديه المربوطتين الى الخلف واتهموه بسرقة السيارات وكانت آثار التعذيب بادية على قدميه وفخذيه.

مديرية امن غير مرتبطة بوزارة

وتوجهنا بعد ذلك الى النقيب احمد رحيم مسؤول اعلام مديرية الشرطة وسألناه عن ماهية عمل (مديرية امن المواطن) وكيفية تشكيلها والجهات الداعمة لها فقال.

- لا نعرف مصادر تمويل هذه المديرية والى اي وزارة تعود وهي حسبما اعتقد تشكيل لا يوجد له مثيل في المحافظات الاخرى وقد تم تشكيلها من عناصر بعض الاحزاب.

وعن عدد المحتجزين من عناصر هذه المديرية لدى الشرطة قال:

- لقد تم اعتقال اكثر من عشرين شخصاً وهم محتجزون وفق المادة 406 من قانون العقوبات العراقية وجريمتهم هي قتل اربعة من منتسبي الشرطة وجرح آخرين.

وعن الجهة التي تقف وراء اطلاق النار والتي تعرضت له احدى مفارز الشرطة في الليلة التالية ليوم الحادث قال:

- في اليوم التالي وفي الساعة العاشرة ليلاً تعرضت احدى مفارزنا في شارع الحبوبي لإطلاق نار من قبل احدى السيارات (البيك اب) والتي تعود لإحدى المنظمات وتبادلت معها المفرزة اطلاق النار مما عرقل السير في شارع الحبوبي لأكثر من ساعة ونصف الساعة وبعدها لاذت تلك السيارة

بإنتظار النتائج

اما مسؤولة السلطة المدنية CPA في المحافظة السيدة بربارا اكونتيني فقد علقت على الحادث قائلة:

- لقد سيطرت القوات الايطالية على مبنى (مديرية امن المواطن) واعتقلت من فيه، وان التحقيق جار معهم، وستظهر النتائج خلال اسبوع، وسوف يطلع عليها القضاء العراقي وعلى ضوء تلك النتائج سنقرر ابقاء او الغاء هذه المديرية.

بيانات اخرى

وبعد هذه الاحداث الدامية توالت البيانات ووزع افراد الشرطة الملصقات التي تدعو المواطنين لمساندة الشرطة. اما انصار (مديرية امن المواطن) فقد اصدروا العديد من البيانات التي تجاوزت الاربعة احدها موقع بإسم الجبهة الاسلامية الجناح العسكري، ويدعو جميع الافواج والسرايا والخطوط والخلايا السرية للتهيؤ والانتظار ويطالب بحل مديرية الشرطة ويشجع منتسبيها على التمرد. اما البيان الآخر والذي لا يذكر الجهة التي صدر منها فإنه يطالب بإطلاق سراح المعتقلين وحل جهاز الشرطة ويتهم الشرطة بتهريب احد الاشخاص المحسوبين على النظام السابق وهو الرائد (احمد طلقة).

رأي المواطنين

اما المواطنون الذين التقيناهم فكانت الغالبية العظمى منهم يؤيدون سيادة القانون ويرفضون كل ما يذكرهم بمديريات الامن واجهزة صدام القمعية. وقد قال احدهم.

- (خلصنا من امن صدام اتوبه اجانه امن المواطن).

وقال مواطن آخر:

- ان هذه الاعمال تسيء للمدينة ولا تخدم المواطن.

وقالت احدى السيدات:

- نحن نريد سلطة الدولة ولتبتعد الاحزاب عن عمل الشرطة.

فيما اتهم احد المواطنين عناصر احدى الحركات بالتسليب وفساد الذمة.

والخير أما زال وقف اطلاق النار ساري المفعول وحالة الاستنفار قائمة وقوات الشرطة بالانذار.

إفتتاح 13 مركزاً صحياً وتأهيل القديمة منها في ديالى

ملاحقة من يقومون بوظائف الطبيب والممرض والصيدلي دفعة واحدة.. وتفعيل التفتيش الصحي في المحافظة

بعقوبة/المدى

باشرت دائرة صحة ديالى بالإشراف على بناء ثلاثة عشر مركزاً صحياً على وفق تصاميم موضوعة من قبل وزارة الصحة وبقياسات تأخذ بنظر الاعتبار الاحتياجات المستقبلية. وهذه المراكز ستغطي مناطق عديدة منها حي المصطفى وحي التحرير في مركز مدينة بعقوبة، وكذلك مناطق الخالص والمنصورية والوجيهية وقزانية والعظيم وبني سعد وجلولاء وبلدروز وقره تبة.

تعاون مثمر مع منظمات دولية

ذكر ذلك لـ(المدى) الدكتور فارس طه العزاوي مدير قسم التخطيط في صحة المحافظة، وقال إن الدائرة تعمل مع بعض المنظمات الإنسانية ومنها اليونيسيف لترميم وتأهيل عدد من المراكز.. كذلك إعادة تأهيل أجزاء هامة من مستشفى عام بعقوبة، كما إننا نعمل على توسيع مستشفى الخالص بإضافة ردهة طوارئ إليه مع أبنية خدمية أخرى، وفي المقدادية تم تأهيل مركزين صحيين بالتنسيق مع منظمة المجلس الدنماركي للمهجرين (DRC) ونوشك على البدء بترميم وإعادة تأهيل مستشفى جلولاء مع بناء مركز صحي كبير من ضمن الأرض المخصصة له..

كما هناك مفاوضات نجريها مع مديرية شرطة ديالى للعمل على فتح مركز صحي يخصص لمنتسبي الشرطة وعوائلهم.

وقال الدكتور فارس العزاوي إنه تم تحديث أثاث رئاسة صحة ديالى وأدخلت أجهزة الكومبيوتر إلى أقسامها جميعاً ومن خلال مركز التعليم المستمر في الدائرة نعكف على إصدار مجلة طبية متخصصة توزع على (الكوادر) الطبية حصراً بهدف رفع المستوى العلمي لهم. والدائرة تعمل لتحديث الأقسام تقنياً من الناحية النوعية وبث قيم إدارية وسلوكية صحيحة بين منتسبينا، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.. والآن نقوم بحصر أعداد الممرضين والضمدين الذين يتخذون عيادات خاصة ويقومون من خلالها بوظائف الطبيب والممرض والصيدلي دفعة واحدة. حيث نعمل لتنشيط القوانين المعمول بها بهذا الخصوص ووضع ضوابط صارمة في منع منح الإجازات لمثل هذه العيادات. وإن الدائرة تعد هيكلية جديدة لقسم التفتيش تضمن توسيع نشاطاته في متابعة المؤسسات الصحية غير الحكومية من عيادات ومستشفيات أهلية.

تعيين أطباء جدد

وأضاف الدكتور العزاوي:

إن شواغر جديدة قد توفرت الآن وسنقوم بتعيين اربعين ممرضاً من خريجي إعدادية التمريض حصراً، كما نقل إلينا خمسون طبيباً مقيماً دورياً جرى توزيعهم على المستشفيات الرئيسة في بعقوبة وأقضية المحافظة.. كذلك ورد إلينا أمر وزاري بجعل 1900 (كادر) طبي من الجيش العراقي المنحل على (الكادر) الدائم في المحافظة بعد أن كانوا يعملون لدينا بصفة تنسيب. وقد برزت لدينا مشكلة الرواتب المخصصة للمنتسبين والتي أظهرت عجزاً أقدره أربعة مليارات دينار عن الميزانية التقديرية لهذه السنة وقد فاتحنا الوزارة لتخصيص ميزانية إضافية لنا من وزارة المالية.

من جانب آخر تنفذ دائرة صحة ديالى الحملة الوطنية للتلقيح بلقاح الحصبة المختلطة (حصبة + حصبة ألمانية + نكاف) للفئة العمرية من (6-12) سنة واعتباراً من (2004/3/13) ولمدة أسبوعين في جميع قرى ونواحي وأقضية المحافظة. وقد هيأت الدائرة جميع المستلزمات لنجاح هذه الحملة.. صرحت بذلك لـ(المدى) مديرة شعبة التربية الصحية الصيدلانية زهراء عبد الوهاب.

(المدى) تواصل الطرق...

الموظفون والمتقاعدون وهموم الرواتب الجديدة

- **تفاوت في نسبة الراتب بين موظفين يحملون شهادة واحدة وسنوات خدمة متساوية في أكثر من دائرة**
- **أين مخصصات الزوجية والاطفال والسكن وبدل العدوى والخطورة؟**
- **البعض وجدوا الراتب منصفاً.. وآخرون تمنوا لو تحولت الزيادات الى تشغيل أقرانهم العاطلين**
- **متقاعد يسأل بريمر وأعضاء الانتقالي: هل تستطيعون العيش بثلاثين الف دينار شهرياً؟!**

مع نهاية شهر كانون الثاني (2004) وبعد ان تسلم منتسبو الدوائر الحكومية رواتبهم في ضوء الجداول الاخيرة التي اعدتها وزارة المالية كثر الحديث بين الموظفين والعمال والمستخدمين والمتقاعدين حول الرواتب منهم من بارك هذه الخطوة ومنهم من ابدى ملاحظات عليها ومنهم من شعر بأنه متضرر وعليه ان يجمع مناصريه ليتظاهر وفعلاً خرجت مظاهرات عدة في مدن مختلفة من العراق ومنها في الناصرية مظاهرات ذوي المهن الصحية والمتقاعدين والموظفين واسرى حروب صدام الذين لم تشملهم الرواتب.

منتسبو الدوائر من موظفين وعمال ومتقاعدين لهم آراء خاصة عن الرواتب بسلمها الجديد:

متابعة المدى

الموظف منير عطوان مسؤول قسم في مديرية مجاري ذي قار قال: الرواتب عموماً جيدة لكن يوجد تفاوت كبير بين الموظفين فلدينا مثلاً موظفان يحملان نفس الشهادة وخدمتهم متساوية لكن الفارق بين راتبيهما كبير.

ان هذا التفاوت يخلق الكراهية بين الموظفين ويسبب عرقلة في العمل ومن جهة اخرى يزيد من التضخم ويرفع الاسعار ويعزز الفوارق الطبقية.

وقال المدرس حبيب حرز علاوي ان التفاوت كبير بين رواتب العاملين في قطاع التعليم. فمثلاً الفرق كبير بين المليون و(750) الف دينار التي يتقاضاها المدير والمئة الف دينار التي يستلمها الموظف المعين لأول مرة علماً بأن الشخصين يحملان ذات الشهادة اي انه تم احتساب الراتب حسب المنصب الاداري وعدد سنوات الخدمة بدون الأخذ بنظر الاعتبار التحصيل الدراسي كذلك هناك تلاعب واضح بمنح الدرجات الوظيفية من قبل لجان غير منصفة مما ولد اعتراضات كثيرة ما زالت في ادراج اقسام الاشراف التربوي كما ان حارس المدرسة يتقاضى (200) ألف دينار وأنا احمل بكالوريوس فيزياء اتقاضى (226) الف دينار ولي خدمة (12) سنة.

ويحدثنا المصور الشعاعي عماد رشيد مشيراً الى وجود خطأ في السلم الوظيفي بالنسبة لخريجي المعاهد الصحية (دبلوم فني) حيث تنتهي درجتهم عند الدرجة الرابعة في حين ان اقرانهم من خريجي بقية المعاهد مثل معهد المعلمين والمعاهد الادارية والتكنلوجية، تنتهي درجتهم عند الدرجة الثالثة ويتساءل لماذا هذا التفاوت بالنسبة الى الدرجة الوظيفية

ووجه سؤالاً آخر الى وزير الصحة بقوله لماذا لم يتم صرف المخصصات المهنية (بدل العدوى. الاشعاع) للعاملين في القطاع الصحي في عموم البلد علماً ان بعض المؤسسات قد صرفت هذه المخصصات الى كوادر معينة.

ويرى (ابو جاسم) العامل في احدى المختبرات في مستشفى الناصرية العام ان سلم الدرجات الوظيفية الحالي غير عادل حيث يكرس فوارق طبقية كبيرة بين الحد الادنى والحد الاعلى مما يبقي نفس المشكلة ومما يضطر الموظف الادنى الى السلوك غير المقبول. واخيراً هو يدعو المسؤولين الى الاجابة عن المسوغات القانونية لايقاف سلم بعض الدرجات الوظيفية عند حد معين. ولماذا لا يراعي الراتب الحالي مخصصات الزوجية والاطفال والسكن وكذلك بعض المخصصات التي كان يتقاضاها الكادر الصحي كبدل العدوى وبدل الاشعاع والخطورة.

عدم وجود تفسير

واجمل مهندس الكهرباء (حسين علي جبر) في شركة اور العامة رأيه في سلم الرواتب الجديد بعدم وجود تفسير واضح ومركزي لقانون الدرجات الوظيفية الجديدة وهذا يؤدي الى تفسير القانون بشكل مختلف اي حسب اجتهاد المسؤولين في هذه الدائرة او تلك مما يؤدي الى وجود فرق في الدرجة الوظيفية ومبلغ الراتب بين موظفين اثنين كل منهما ينتسب الى دائرة مختلفة.. كما نلاحظ في هذا الجدول الجديد اختفاء فقرات كانت موجودة للموظف بالانتاجية فيما اذا كان موقع العمل دائرة انتاجية (معمل، ومصنع...الخ) ومخصصات المسؤولية التي كانت تراعي سابقاً وتضيف نقطة واحدة او اكثر لرصيد الموظف.. كما نلاحظ عدم وجود تفسيرات واضحة لبعض العناوين المذكورة في الجدول مثل مدير (درجة وظيفية) ومدير (منصب) من هنا لابد ان توجد ميزات لكل شهادة على حدة، خصوصاً اذا كان صاحب الشاهدة يعمل في مجال اختصاصه.. كما نلاحظ في بعض الحالات ان حامل شهادة البكالوريوس يتقاضى راتباً اقل مما يتقاضاه حامل شهادة الدبلوم علماً ان لهما نفس سنوات الخدمة بحجة ان حامل البكالوريوس يستمر بالترقية ليصل الى درجات وظيفية أعلى بينما يتوقف حامل الدبلوم عند حد معين ويدعو اخيراً الى اعادة النظر في جدول الرواتب وخضوعه لدراسة شاملة من قبل المعنيين.

ويوضح المواطن (فاضل حمد) سائق سيارة بقوله

ان التسقيط الوظيفي انزله من الدرجة الثالثة الى الدرجة الرابعة وقد تسلم مبلغ (264) الف دينار بينما كان يتسلم في السابق (300) الف دينار وان هذا التقسيم يضر به في التقاعد.

ويتساءل المواطن (اياد حسين) لماذا تتباين مخصصات الخطورة والمخصصات الوظيفية بين وزارة واخرى؟ مع وجود التشابه في تلك الوزارات.

رأي مخالف

اما المدرس كريم عبد جابر بكالوريوس لغة عربية فقد قال ان ما اعطي للموظفين اراه كافياً قياساً الى وضع السوق. الكل يتمنى الاكثر.. لا بأس ولكن ما اضيف من زيادة في الجدول الاخير وان كان متفاوتاً بين دائرة واخرى بل متفاوتاً في الدائرة الواحدة ارى ان هذه الزيادات العالية نسبياً لو وظفت بشيء من القناعة والايثار ونكران الذات متمثلة في مساعدة العاطلين عن العمل او دفع الزيادة على شكل منح لغير الموظفين من اصحاب الشهادات او لزيادة رواتب المتقاعدين حيث انها تحل مشكلة اجتماعية كبيرة بدلاً من ان تخلق مشكلة لدى طبقات المجتمع:

ويصف المواطن محمد رسن صكبان سائق في بلدية الناصرية ان رواتب منتسبي البلدية كانت اكثر من جيدة حيث اعتمدت على الشهادة والخدمة الوظيفية اما بالنسبة للاعتراضات فهي قليلة جداً وعندما تمت دراستها وجدت بانها صحيحة حسب السلم الوظيفي.

وللمتقاعدين رأي آخر

يدعو المتقاعد ليث اسماعيل الى صرف رواتبه بما يساوي الدينار السويسري..! ويوضح ان احالته على التقاعد تمت في عام 1992 براتب مقداره 250 دينار (سويسري) اي ما يعادل 800 دولار في حينه ويعادل رواتب ثلاثة موظفين حديثي التعيين في اي دائرة وكانت في ذلك الحين عائلتي صغيرة واليوم تضاعف عددها وكثرت نفقاتهم وأنا قد بلغت خريف العمر فالراتب الحالي لا يكفي حتى لمراجعة الاطباء اضف الى ذلك رسوم الكهرباء والماء والهاتف، ولمعالجة هذه الحالة وحتى يتم انصافنا بما يرضي الله نطالب باعطائنا ما يعادل رواتبنا التقاعدية التي كنا نتسلمها سابقاً بالدينار العراقي (السويسري) الذي يعادل الدينار الواحد منه اكثر من ثلاثة دولارات.

علماً ان راتبنا الحالي يساوي (25) دولاراً اي ما نسبته 1-20 من الراتب السابق الذي احلنا فيه على التقاعد. ويقول المتقاعد لطيف شفلوك عربي: استلم (30) ألف دينار شهرياً وهذا المبلغ لا يساوي شيئاً في الوقت الحاضر فان ايجار البيت لوحده يكلف 20 الف دينار وفي هذه الحالة لم يبق سوى عشرة آلاف دينار وان عائلتي تتكون من 10 افراد وهذا يعني ان المصرف الشهري لكل فرد من افرادها يساوي ألف دينار فقط اضافة الى مصاريف الوقود والملابس واحتياجات المدارس.. ووجه المتقاعد لطيف سؤالاً الى السيد بريمر والى اعضاء مجلس الحكم يقول فيه:

- اذا اعطيت ايا منكم مبلغ (30) الف دينار هل يستطيع ان يعيش بها لوحده لمدة نصف اسبوع؟ فأرجو اعادة النظر في رواتب المتقاعدين ودراسة واقعهم المعيشي.

خضير الحميري

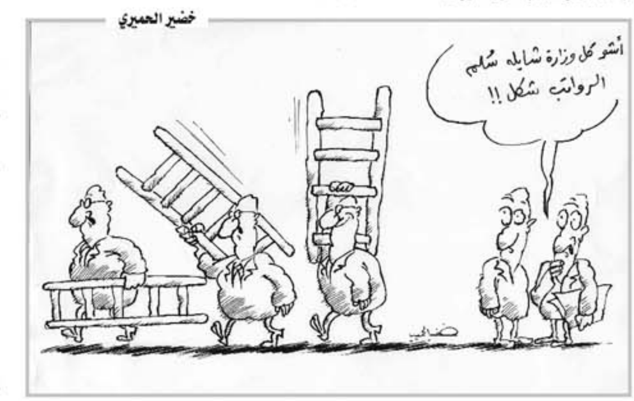
أشو كل وزارة شايله سُلم الرواتب شكل !!